

إشكالية البحث القانوني: من الفكرة إلى الصياغة السليمة.

(Preparing a research problem in legal studies.)

هاني منور*

جامعة ابن خلدون تيارت/ملحقة السوقر

menouar.hani@univ-tiaret.dz

تاريخ النشر: 2025-07-10

تاريخ القبول: 2025-06-28

تاريخ الإيداع: 2025-04-19

ملخص:

إن إشكالية البحث لا تقتصر فقط على تحديد الموضوع أو السؤال الرئيسي الذي يسعى الباحث للإجابة عليه، بل تتعدى ذلك لتشمل صياغة هذه الإشكالية بطريقة منهجية دقيقة تتماشى مع المعايير العلمية المتبعة. يعتمد نجاح البحث في هذا المجال على مدى قدرة الباحث على صياغة إشكالية البحث بشكل يعكس التفكير القانوني السليم والدقيق.

ونظرا لأهمية طرح الاشكالية في البحوث القانونية، سنحاول تقديم هذه الورقة البحثية لبيان جملة المراحل المعتمدة في إعداد إشكالية البحث في الدراسات القانونية، وكذا الضوابط والعوائق التي تعترض عملية البناء السليم لأسئلة البحث الرئيسية بالاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي. الكلمات المفتاحية: الإشكالية؛ البحث؛ الفرضية؛ المنهج؛ الباحث.

Abstract:

The researcher's respect for the steps and stages of scientific research in legal issues can provide proven, clear and accurate scientific facts that serve science and the sciences, provide accuracy and clarity, and prove the researcher's skills.

Keywords: research problem; hypothesis; method; researcher.

* هاني منور.

مقدمة:

إنَّ إعداد إشكالية البحث في الدراسات القانونية يعدّ من أهمّ العناصر التي تركز عليها البحوث العلمية، لا سيما الدراسات القانونية، وأكثرها أهمية، إذ تشكل حجر الأساس لأي باحث يرمي إلى بناء دراسته وفق معطيات سليمة، تراعي البناء السليم، وكذا الطابع المنهجي للبحث، وعليه فإنّ جودة البحث العلمي تتوقف على صياغة سليمة للأسئلة، التي يجب أن تتسم بالوضوح والدقة.

من جهة أخرى، يتطلّب بناء إشكالية البحث في الدراسات القانونية مراعاة النسق الأكاديمي والمنهجي الذي يستند على أصول البحث العلمي، بحيث يجب أن تكون الأسئلة المطروحة متوافقة مع الإطار النظري والقانوني المعتمد، بما يطابق العقل والمنطق ومتغيرات المجتمع. هذا البناء السليم لا يقتصر على صياغة الأسئلة بوضوح فحسب، بل يتطلب أيضاً تحليلاً معمقاً للفرضيات القانونية والفلسفية المتعلقة بالدراسات السابقة واللاحقة، وربطها بالواقع العملي، ممّا يضمن توجيه البحث نحو نتائج علمية جديدة وملموسة.

يهدف محتوى هذه الورقة البحثية لتقديم عرض متكامل لمراحل البناء السليم لإشكالية بحث في الدراسات القانونية، يجب مراعاتها قصد إضفاء الموضوعية، واحترام النسق الصحيح المتعارف عليه أكاديمياً في بناء الدراسات على أسس علمية سليمة.

إذا فما هي أهم مميزات البناء السليم لبناء إشكالية تتعلّق بالدراسات القانونية؟ وما هي أكثر المسائل التي تعيق ذلك؟

للإجابة على ذلك حاولت تقسيم هذه الورقة إلى محورين، بحيث سنقف على أهم مراحل إعداد إشكالية بحث في الدراسات القانونية (المحور الأول) فيما تمّ تخصيص المحور الثاني لأهم الإشكالات التي تعيق هذا البناء السليم (المحور الثاني).

المحور الأول: مراحل إعداد إشكالية بحث في الدراسات القانونية.

نتطرق من خلال هذا المحور إلى الحديث عن مفهوم الدراسات القانونية بشكل عام، كما سنستعرض أهمية فهم الأسس والمبادئ التي تقوم عليها البحوث العلمية في الدراسات القانونية، من أجل بناء قاعدة معرفية ثابتة تعتمد على التحليل، سنتناول بشكل خاص الفرق بين مصطلح (الإشكالية) و (المشكلة)، حيث سنوضح كيفية تمييز الإشكالية القانونية عن المشكلة القانونية، وجوهر التداخل بينهما، الذي ينشأ بسبب سوء الفهم أو الخلط بين هذين المصطلحين (المحور الأول).

علاوة على ذلك سنحاول تقديم جملة المراحل لإعداد إشكالية بحث في الدراسات القانونية، التي تساعد الباحث في صياغة إشكالية دقيقة تعكس الأسئلة القانونية التي يسعى إلى الإجابة عليها، مع التأكيد على أهم الدقة والشمولية في تحديد حدود الإشكالية لضمان تحقيق نتائج بحثية قيمة تُسهم في تطوير المجال القانوني (المحور الثاني).

أولاً: مفهوم الدراسات أو البحوث القانونية.

نتطرق بداية إلى الكلام عن المقصود بالبحث العلمي (أ)، ثم نحاول تقديم تعريف لمصطلح الدراسات القانونية (ب)، دون إهمال لضرورة ذكر ما يميّز بين مصطلحي المشكلة وإشكالية البحث العلمي (ج).

أ. المقصود بالبحث العلمي:

يقصد بالبحث العلمي محاولة التنقيب على المعرفة واكتشافها وتجميعها بغرض فحص المادة العلمية وتنميتها وفق منطق سليم يستسيغه المنطق والواقع الذي يتأثر بالمكان والزمان¹، علاوة على ذلك فهو وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل لمشكلة محدّدة وذلك عن طريق التفصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها باختبارها علمياً، هذا يعني أنّ المعرفة والعلم فكرتان متلازمتان، لكل منهما ما يميّزه، فإذا كانت المعرفة تعني جملة المفاهيم والتصورات الفكرية التي تتولد عن الفرد كنتيجة لاستعداداته الفطرية والظواهر والحقائق المحيطة به، فإن مصطلح العلم هو الوسيلة أو الأسلوب المعتمد في تحقيق هذه المعرفة، ولهذا يقال أنّ العلم نقيض الجهل؛ أي أنّ للمعرفة أوجه علمية ترقى للعلوم المسلّم بها، وأخرى لا تعدو كونها تصورات وأفكار غير دقيقة يدرجها العلم والفكر السليم، وإن كانت المعرفة أوسع مجالا من العلم².

ب. تعريف الدراسات القانونية:

يقصد بالبحوث القانونية مجمل البحوث العلمية التي تنصب دراستها على مشكلات قانونية، تتصل بأحد فروع القانون بمفهومه المطلق، بقصد الوصول إلى حلول مجدية وملائمة، كالبحوث المتعلقة بالخوض في فكرة المساءلة القانونية في مجالات متعدّدة، مثل الصحة، البيئة، الاقتصاد، التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي... الخ؛ وتعطف الدراسات القانونية بالرغم من طابعها النظري على البحث في مجمل الظواهر بالجمع بين التطبيق والتنظير بحسب جدلية الموضوع؛ أي الجمع بين الدراسة الفكرية الواعية والمنظمة للظاهرة التي تستوجب الإحاطة بالحقيقة العلمية³، وفق مناهج تجريبية وبين التحصيل السليم لبناء القواعد التي تؤطر لتلك الحقائق والنتائج المحصل عليها في قالب أو نموذج في شكل قواعد نظرية يستوجب الخضوع لها حسب النظم والسياسات القائمة على أسس واعتبارات متعدّدة أخلاقية، مهنية، ثقافية وسياسية... الخ.

إنّ الدراسات القانونية على اختلاف طرقها المعتمدة كأسلوب علمي في شق دروب البحث القانوني تختلف في الجزئيات الشكلية، لكنها تتفق جميعها في إرشاد الباحث والأخذ بيده نحو بحث علمي سليم يسعى إلى التكامل والكمال على الوصف الذي تمّ بيانه سابقاً⁴، فإذا كان البحث العلمي في مختلف العلوم يحتل أهمية بالغة، فإنّه بالأحرى يضطلع بنفس القيمة في الكشف عن حقيقة الأسباب الكامنة وراء المشكلات القانونية، والتي يمكن حلّها عن طريق عملية منطقية تستوعب خطوات متتابعة عبر مناهج متعدّدة؛ إمّا على أساس الاستقراء أو الاستنباط أو التاريخ والمقارنة، تركز بدرجة أولى على حركية البحث في المعلومة، قبل حدوث الظاهرة، وأثناء حدوثها، أو حتى بعد زوالها.

¹ عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، الدر النمر، ط 1، دمشق، سوريا، 2002، ص 17.

² محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، دار الكتب، ط 3، صنعاء، الجمهورية اليمنية، سنة 2015، ص 10 وما بعدها.

³ محمد عبد السلام، البحوث القانونية (الماهية-المنهجية-الأدوات)، مكتبة نور، سنة 2021، ص 12 وما بعدها.

⁴ عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص أ.

ج. التمييز بين مصطلحي الإشكالية والمشكلة:

يمكن تعريف المشكلة على أنها ظاهرة أو حالة أو شيء يكتنفها الغموض، تحديدها يعتبر من أهم المراحل التي يمر بها الباحث، إذ لا تخلو هذه المرحلة من الصعوبة، لما يصاحبها من قلق واستغراق للوقت لتحديد مرتكزات البحث، الذي يبدأ بسؤال يحيط بمتطلبات ومشتملات الظاهرة أو الحالة محل الدراسة¹.

فهناك فرق بين المشكل والإشكالية، إذ لا يجب الخلط بين المصطلحين، وإن كانت أغلب الدراسات في هذا الباب تتعامل معها على أساس أنهما مصطلحين متداخلين إلى درجة الاعتقاد أنهما واحد، والأصح أن كلا المصطلحين ما يميزه من فروق عن الآخر، فالمشكلة هي منبع الدراسة التي تعتبر كمنطلق للباحث للبحث والتقصي في الحالة التي يشملها الغموض وتحتاج إلى تفسير، يحتمل إمكانية وجود جواب من عدمه، أما الإشكالية فمنبعها البناء القائم على المعلومات التي تخالج فكر أو ذهن الباحث، تعبر عن مدى دهشته وتأمله، يمر فيها؛ أي الباحث بعدة مراحل يبتغي من خلالها تصميم تساؤل أصلي، خاص ومحدد، يبني عليه فرضيات ينطلق منها، فالمشكلة حالة أو ظاهرة عامة تلاحظ من طرف الجميع، في حين أن الإشكالية منفذ خاص يعتمد عليه ذوو الاختصاص من الباحثين في قالب أسئلة، تهدف إلى إيجاد تفسير للمشكلة².

ثانيا: خطوات تصميم إشكالية بحث في الدراسات القانونية

تحدد خطوات إعداد إشكالية بحث علمي في الدراسات القانونية على النحو الآتي بيانه:

أ. اختيار موضوع قانوني مناسب ومحدد: يكون ذلك من حسب ما يلي:

1. التأكد من أهمية الموضوع، بداية من محاولة تحديد المجال القانوني المعني بالدراسة، كأن يسعى الباحث إلى تسليط الضوء في دراسته على جانب معين مثل: القانون المدني، التجاري، الحالة المدنية للأشخاص، القانون الدستوري، الدولي... الخ، بشرط أن يكون الموضوع يثير جدلية تناقض أهم المستجدات أو الفراغات التشريعية التي يجب الاهتمام بها.

2. يحيد اختيار دراسة قانونية لموضوع يتناول بشكل معمق لحالة مستجدة أو ظاهرة تحتاج إلى تفسير، مثل شرح أحكام تقنين معين، أو النظر في خصوصياته، أو علاقته بالقوانين الأخرى أو دراسة مقارنة في ظل تباين الأنظمة والتشريعات واختلافها، أو توجيه النظر إلى التطبيقات القضائية وتحليلها بحسب النصوص القانونية أو الحالات القانونية محل الدراسة.

ب. طرح الإشكالية القانونية:

تحدد غالبا مراحل طرح الاشكال أو السؤال المعبر عن دراسة وتفسير المشكلة في ثلاث مراحل أساسية، يمكن عرضها على النحو التالي:

1. إيجاد سؤال عام للبحث: في هذه المرحلة يقوم الباحث بأخذ فكرة شاملة عن المشكلة المراد دراستها من خلال تحرير المقال العلمي، أو البحث بصفة عامة، معتمدا على حركية المعلومة من خلال تناول الدراسات السابقة، وكذا الدراسات المعاصرة، دون إهمال عامل الخبرة.

¹ محمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 32.

² بلقي فطوم، سيفون بابة، خطوات بناء إشكالية البحث، مجلة منارات لدراسة العلوم الاجتماعية، المجلد رقم 03، العدد 02، الجزائر، سنة 2021،

2. تحليل السؤال العام: ويقصد من وراء ذلك ضرورة سعي الباحث نحو رسم علاقة بين الإشكالية والهدف العام الذي يرجى من الدراسة، على أن يتوخى الدقة والوضوح قبل كتابة السؤال العام الذي يفصح من غير غموض على جملة استفهامية، تحدّد مسارا البحث، بحيث يعبر هذا الاستفهام على تصورات تخامر فكر الباحث، يرجو من وراءها الحصول على أجوبة، حتى وإن انتهت هذه الدراسة من دون الوصول إلى حلول واجابات، لكتّائها تُبقي مسالك بحث تُشغل الغير من الباحثين، ممّن يقتحمون هذا المجال من الدراسة، وتعتبر هذه المرحلة تحضيرية لوضع السؤال؛ أي استفهام عالق بذهن الباحث إلى حين تحريره وكتابته.

ولكي يرتقي الباحث على هذا النحو يجب توافر مجموعة من الشروط التالية:

✓ الاعتماد على الدراسات السابقة:

لا بد من الإشارة إلى حاجة الباحث للاستعانة بالدراسات السابقة: أي حتمية الرجوع إلى جملة المصادر والمراجع لجمع المعلومات والبيانات (المصادر، المراجع العامة، المراجع الخاصة، المقالات، الفقه والقضاء، المعاجم والموسوعات، المقابلة والاستبيان)، ومحاولة حصر ما أمكنه ذلك، ثم الاعتماد على القراءة في نوعها (القراءة الأولية أو ما يصطلح عليه بالقراءة الأفقية¹، قراءة المتصفح للإطار العام لما سبقه من دراسات من خلال المقدمة والخاتمة وفهرس محتويات الدراسات السابقة)، ثم في خطة ثانية يُقدم على النوع الثاني من القراءة (القراءة العمودية التي تعتمد على التمعن والتمحيص والنظر في محتوى المعلومات نظرة المتمعن في محتوى الدراسات التي يريد أن يستعين بها أو يضعها مطية لتحديد إشكالية البحث).

إن إظهار كفاءة الباحث من حيث قوة التفكير، تبدأ بالسعي وراء الإلمام بالمادة العلمية التي يستعين بها في طرح التساؤل الذي يشغل باله، والتي تعبر على الدور الإيجابي أو المساهمة التي سيقدم من خلالها قيمة علمية، لكن بشرط عدم التأثير بالأراء السابقة²، لدرجة أن يصبح معها دوره ينحصر في ترديد ونسخ معلومات سابقة لا قيمة لها؛ أي التحرّز الشديد الذي يعطي أبعاد أصيلة، وعميقة من أجل إضفاء على البحث، ومعيّاره في ذلك ما يلي: الحرص على حداثة وأصالة البحث الذي يريد أن يتوجه بسؤال أو بإشكالية يراعي من خلالها (الأهمية العلمية، الرغبة والقدرة الشخصية، توافر المعلومات والبيانات اللازمة، معيار التخصص).

✓ تحليل أبعاد الإشكالية القانونية:

تتعدّد الأبعاد التي يُنظر إليها في إعداد الإشكالية القانونية على النحو التالي:

أ. تحديد البعد النظري والتطبيقي؛ أي يجب اختيار مساق الدراسة، بحيث تنصب الإشكالية على جانب قانوني، إمّا أن يحتاج إلى دراسة نظرية بحثة (مثل شرح قانون معين) أو دراسة تطبيقية (مثل التطرق إلى الاجتهادات القضائية للاستشهاد بالقرارات القضائية لحالة من الحالات المعينة)، أو فرض نوع من التداخل بين البعدين للتحضير لبناء وتصميم إشكالية سليمة.

ب. البعد الزمني والمكاني؛ ونعني بذلك حرص الباحث على تحديد نطاق المشكلة زمنيا ومكانيا، فالدراسات القانونية أكيد أنّها مرتبطة ارتباطا وثيقا بظروف الزمان لأنّ القواعد القانونية ليست أزلية، بل هي قواعد تخضع للإلغاء والتعديل،

¹ عمار تركاوي، محمد خير العكام، المنهجية القانونية، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، سنة 2018، ص 73 وما بعدها.

² محمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 16 وما بعدها.

ومن ثمّ هي تقوم على اعتبار زمني يحدّد مدّة سريانها، كما أنّها تقوم على اعتبار مكاني محدّد ببيئة معينة، فطبيعة الدول الأوروبية غير الدول الأنجلو سكسونية، واللاتان تختلفان تماما عن بيئة الدول العربية مثلا، ولذلك جدير بالإشارة إلى أنّ الدراسات القانونية يجب أن يُنظر إليها وفق ما تحدّده الأبعاد الزمنية والإقليمية المرتبطة بالأنظمة والحدود السياسية.

ج. الاستشراف؛ أي يجب على الباحث أن يركز على التوقعات المستقبلية والتطورات المحتملة في الموضوع القانوني محل الدراسة؛ أي التنبؤ بكيفية تغيير الإشكالية القانونية مستقبلا بسبب التعديلات القانونية، أو بسبب الأوضاع الاجتماعية، مثلا: التنبؤ بتأثير التكنولوجيات الحديثة على الحق في الخصوصية، وحماية الأطفال من مخاطر الألعاب الالكترونية، بقصد فهم هذه المتغيرات لمحاولة تكييف تصميم وبناء الإشكالية وفق تلك المتغيرات.

د. البعد القانوني والقضائي؛ التركيز على دراسة الإشكالية بالاعتماد على شرح النصوص القانونية في حد ذاتها (الاتفاقيات الدولية، القوانين العضوية، القوانين العادية، النصوص التنظيمية بما فيها اللوائح والقرارات)، ومدى اسهامها وفعاليتها في معالجة فكرة البحث، مثال: إجراء مقارنة أثناء شرح النصوص المتعلقة بحماية الطفل على المستويين الوطني والدولي.

أمّا البعد القضائي فيتمثل في تركيز الباحث في كيفية تدخل المؤسسة القضائية في تطبيق النصوص القانونية وتفسيرها.

هـ. البعد الأخلاقي؛ تحديد وتحليل التعارض بين القيم الأخلاقية والاجتماعية وبعض المبادئ القانونية التي قد تؤثر في نفسية الباحث وعاطفته، التي تنحرف به أحيانا عن الموضوعية في البحث، فتؤثر على صياغة وبناء إشكالية البحث¹، مثال: الدراسات القانونية المتعلقة بحقوق الانسان وعلاقة ذلك بإباحة أو تجريم ما لا يتفق مع النظرة الأخلاقية أو الاجتماعية للوسط الذي نشأ فيه الباحث، مثال: إباحة نشاط تجاري بشروط خاصّة مثل: بيع الخمر أو إباحة الفوائد والقروض الربوية بنصوص قانونية معينة...الخ.

✓ صياغة الفرضيات القانونية:

أن يكون تحضير السؤال أو الإشكالية القانونية مبني على فروض قائمة في ذهن الباحث، تقوده إلى صياغة ثابته، أو ما يصطلح عليه بالفرضية بالإثبات (مثال ذلك: توجد علاقة بين الخطر الاجتماعي للأحداث وبين التسرب المدرسي)، أو أن تصاغ الفرضية بالنفي (مثال على ذلك: لا توجد علاقة قوية بين التسرب المدرسي والخطر الاجتماعي)، بحيث لا يصح وضع فرضيتين، واحدة بالإثبات وأخرى بالنفي لنفس إشكالية البحث للوقوف على تفسير مشكلة البحث²؛ أمّا عن طبيعة المدلول المنهجي للفرضية فهو يعبر عن تخمين ذكي يتوصل إليه الباحث ويتمسك به بشكل مؤقت، يساعده على بناء وتصميم إشكالية البحث من حيث صياغة السؤال ومن حيث التحضير للإجابات.

3. اختيار سؤال نوعي (صياغة الإشكالية في شكل واضح ومنظم):

يصاغ السؤال النوعي في مرحلة أخيرة له بطريقة تسمح بالتحليل العميق للمفاهيم والأبعاد سالف الذكر، التي تدخل في تشكيل عناصر المشكلة القانونية، ويجب التركيز على نمط الأسئلة المفتوحة، بما يعطي قابلية للتفسير بدلا من

¹ سعيد عبد الرحمان، منهجية البحث العلمي في القانون بدون سنة النشر، ص 10-30

² محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص 100.

إجابات مباشرة محدودة، مثال: كيف تؤثر التشريعات العقابية المتعلقة بحماية الأطفال من العنف الأسري على حقوق الأحداث في الجزائر؟ هل تتفق هذه التشريعات مع المعايير الدولية لحقوق الأطفال؟

فإذا قلنا لماذا هذا النوع من الأسئلة في صياغة إشكالية هذا الموضوع، كانت الإجابة كالتالي: أنّ هذه الإشكالية جاءت على نمط الأسئلة المفتوحة، مؤسسة على فرضيات ثابتة، بحيث تحتمل إجابات تتعدى تقديم المعلومات المجردة¹، يستطيع الباحث من خلالها استكشاف الأسباب والتأثيرات التي تعنى بها التشريعات في مجال حماية الأطفال، تتعلق بما يحيط بالطفل من دراسات حول العوامل الداخلية النفسية والبدنية، وأخرى عوامل خارجية اجتماعية، بالإضافة إلى فعالية تطبيق تلك النصوص القانونية².

المحور الثاني: عوائق البناء السليم لإشكالية البحث في الدراسات القانونية.

فيما يلي نحاول أن نعرض بعض المعوقات التي تحول بين الباحث وبين البناء السليم لإشكالية البحث في الدراسات القانونية، حيث يواجه العديد من الباحثين تحديات عدة قد تؤثر على دقة وجودة إشكالياتهم، مما يتسبب في تحديد إشكالية غير دقيقة أو غير شاملة، بالإضافة إلى ذلك قد يواجه الباحث صعوبة في تحديد حدود البحث، مما يجعله ينحرف عن الموضوع الأساسي أو يغفل جوانب هامة من القضية القانونية قيد الدراسة. كما أن نقص المهارات البحثية في استخدام المصادر القانونية المتنوعة قد يؤدي إلى اختلال في صياغة الإشكالية وعدم الاستناد إلى الأدلة والشواهد المناسبة.

أولاً: غموض السؤال القانوني.

يعتبر غموض السؤال القانوني من أكثر الإشكالات شيوعاً أثناء إعداد الدراسات القانونية، يحدث ذلك نتيجة عدم وضوح صياغة السؤال أو نتيجة عدم تحديد نطاق الدراسة بشكل دقيق، مما ينعكس سلباً على التحليل، وبالتالي التأثير على الأهداف المرجوة، ويحدث هذا الغموض لعدة اعتبارات³:

أ. التداخل بين الأسئلة القانونية المتفرعة عن السؤال المحوري، مثل الخلط والتداخل في أسئلة تجمع بين قضايا دستورية وأخرى إدارية دون تحديد العلاقة بينهما.

ب. غموض المصطلحات القانونية، والتي تقبل أكثر من تأويل، تجرّ بالباحث إلى إرباك القارئ، مثل ذكر مصطلح المسؤولية، التي قد تختلف معانها بحسب اهتمام الباحث في سياق الدراسة والبحث، سواء داخل حلقة المادة القانونية المتشعبة على أكثر من اختصاص (كالمسؤولية المدنية، المسؤولية الإدارية، المسؤولية الجنائية)، أو المسؤولية بحسب طبيعة الموضوعات الأخرى التي تتصل بالمادة القانونية نفسها (كالتطرق إلى مفهوم المسؤولية في علم الاجتماع أو في مفهوم القيم الأخلاقية).

ج. عدم ارتباط السؤال بالإطار القانوني المناسب، كصياغة الأسئلة القانونية دون توضيح القالب العام للدراسة (كالقانون العام أو القانون الخاص) أو (القانون المدني دون القانون الجزائي) ... الخ.

¹ <https://www.unicef.org/ar/child-rights-convention>

² <https://www.unicef.org/ar/child-rights-convention>

³ محمود صادق، أصول البحث العلمي في القانون، دار الفكر العربي، بدون سنة النشر، ص 45-50.

د. الافراط في استعمال اللغة التقنية، الذي بإمكانه أن يسبب نوع من اللبس في الدقة والوضوح، والذي لا يمكن تفسيره وفهمه إلا من خلال المختصين؛ أي أنّ السؤال لن يكون في تناول الفهم إلا لدى المتخصصين.

ثانياً: التحيز في صياغة وبناء الاشكالية.

غالبا ما يميل الباحث إلى بناء وتصميم الاشكالية بناء على قناعة شخصية، يتأثر فيها بالمواقف السياسية أو الاجتماعية، كتحيّز الباحث لحزب أو تيار سياسي معين، ممّا يجعل طرح السؤال المتعلّق بالدراسة القانونية غير متوازن، مثال عن ذلك (صياغة إشكالية عن دستورية التعديلات القانونية دون التطرق للخلاف حول شرعيتها)¹.

أو ينشأ تحيّر الباحث غالبا في اختياره لمناهج بحث دون مراجعة ميدانية عن طريق الاستبيان أو المقابلة لبناء أفكار أولية، تصلح كقاعدة أو تحضير لبناء وتصميم سؤال نوعي يرجح الأهداف المرجوة من الدراسة القانونية.

أو تحيّر لغوي للباحث، كأن يعتمد مطلقا على استعمال عبارات أو مترادفات تغلب عليها لغة العاطفة أو تبرز جانبا واحدا من القضية دون الحياد، مثال على ذلك: (استعمال عبارة القانون الجائر بدلا من القانون المثير للجدل) (الشافعي، بدون سنة النشر).

ثالثاً: التأثير السلبي للتضخم القانوني على وضوح الاشكالية وطريقة تصميمها.

تُعد كثرة النصوص القانونية وتشعبها من أبرز التحديات التي يواجهها الباحث في الدراسات القانونية، إذ يمكن أن يقع في فخ توسيع الإشكالية بشكل مفرط أو العكس، مما يؤثر على دقة البحث وجودته. في بعض الحالات، قد يؤدي هذا التضخم القانوني إلى إغفال جوانب هامة داخل عناصر الإشكالية، مما يجعل البحث غير متكامل أو غير شامل. هذا التحدي يزداد تعقيداً في ظل التعديلات القانونية المتكررة التي قد يصعب تتبعها بشكل دقيق، وهو ما يزيد من صعوبة تحديد الإشكالية بشكل صحيح. بالإضافة إلى ذلك، تُعتبر الدراسات القانونية المقارنة أحد المجالات التي تعمق هذه المشكلة، حيث تتطلب المقارنة بين النصوص القانونية من مختلف الأنظمة القانونية، الأمر الذي يزيد من التعقيد ويوجب التأكد من صحة التعديلات القانونية التي قد تكون قد طرأت على بعض الأنظمة. في هذه السياقات، يصبح من الضروري أن يتسم الباحث بالقدرة على التمييز بين النصوص القانونية المستقرة والمتغيرة، والحرص على تحديث معرفته باستمرار لتجنب الوقوع في أخطاء قد تؤثر على نتائج البحث.

رابعا: عدم تحديد النتائج المتوقعة يعصف بالبناء السليم لإشكالية البحث.

إذا لم يكن الباحث قد حدّد بوضوح الغرض من السؤال أو النتائج التي يأمل الوقوف عليها، فقد يؤدي ذلك إلى فقدان التوجيه والهدف من البحث، مما يُعرقل تقدم البحث وقد يؤثر بشكل كبير على دقة صياغة السؤال القانوني. ففي مثل هذه الحالات، يواجه الباحث صعوبة في تحديد أولويات الدراسة، وبالتالي قد تكون الإشكالية التي يتم صياغتها غير مركزة أو غير قادرة على معالجة القضية القانونية بطريقة صحيحة. لذا، من الضروري أن يعتمد الباحث على تنظيم وترتيب منهجي في مختلف مراحل البحث، بعد إتمام الخطوات الأولية المتعلقة بجمع المعلومات وتحليل النصوص القانونية. بناءً على ذلك، يجب على الباحث أن يقوم بترتيب الأفكار بشكل واضح، بدءاً من التفكير الأولي في المشكلة القانونية محل الدراسة، ثم تحديد السؤال الرئيسي بشكل دقيق، مع تبني فرضيات ثابتة وواضحة يمكن اختبارها، أو اعتماد أسلوب النفي إذا كان الغرض هو نفي فكرة معينة. بعد ذلك، يأتي دور تأطير المشكلة ضمن الأطر القانونية

¹ علي فؤاد، منهجية البحث القانوني (أصول وممارسات)، دار النهضة العربية، مصر، بدون سنة النشر، ص 41-45.

المعتمدة، بحيث يتم تحديد النصوص القانونية ذات الصلة وتوضيح السياق الذي تنتمي إليه القضية. وفي النهاية، يجب على الباحث أن يقوم بتحليل أبعاد الإشكالية بشكل دقيق، مع الأخذ في الاعتبار كافة الجوانب القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي قد تكون مؤثرة، مما يساعد في بناء صياغة سليمة وفعالة للإشكالية، ويؤدي في النهاية إلى تحقيق نتائج بحثية دقيقة ومتعمقة¹.

الخاتمة:

ختامًا، يمكن القول أنّ البناء السليم للإشكالية البحث في الدراسات القانونية هو عملية معقدة تتطلب منهجية متكاملة تراعي العديد من العوامل لضمان الدقة والوضوح في طرح السؤال البحثي وصياغة الإشكالية. هذا البناء يعتمد على تحليل علمي سليم، يبدأ بتحديد المشكلة القانونية بدقة، ثم يتبعه التحضير لوضع سؤال نوعي ومحدّد يعكس عمق التفكير القانوني.

يُعدّ الوصول إلى صياغة سليمة للإشكالية خطوة أساسية لضمان الاتساق والتناغم بين عناصر البحث المختلفة، بحيث تكون الإشكالية متكاملة ولا تقتصر على مجرد طرح أسئلة سطحية، بل تقدم حلولاً أو إشارات لمشكلات قانونية معقدة. كما ينبغي أن تكون هذه الإشكالية مبنية على فرضيات مدروسة، تكون محل اهتمام الباحث وغيره من المختصين في المجال، مما يعزّز من جدتها ويضيف عليها طابع الابتكار والإبداع.

إنّ الباحث الذي يتبع هذه المنهجية لن يساهم فقط في تقديم إشكالية واضحة وفعّالة، بل سيظهر مهاراته في تحليل المشكلات القانونية بشكل يتسم بالدقة والمهنية، مما يساعد في تطوير المجال الأكاديمي والعملي في الدراسات القانونية. فالبحث الذي يعتمد على أسس سليمة لا يقتصر تأثيره على دائرة الباحث فقط، بل يمتد ليؤثر في المجتمع الأكاديمي والممارسين القانونيين، بما يساهم في تقديم دراسات متعمقة وذات أبعاد علمية حقيقية.

وفي هذا السياق، يمكن تقديم بعض التوصيات التي تساعد في تعزيز جودة إشكالية البحث في الدراسات القانونية، وهي كما يلي:

- ✓ ضرورة الالتزام بالمعايير الأكاديمية عند إعداد إشكالية البحث في الدراسات القانونية، بما يشمل احترام المنهجيات البحثية المعتمدة والتركيز على الالتزام بالمصادر القانونية الموثوقة.
- ✓ تشجيع الابتكار في طرح وصياغة نمط الأسئلة المتعلقة بإشكالية البحوث القانونية، من خلال التفكير النقدي والإبداعي الذي يدفع بالبحث إلى آفاق جديدة من الفهم والتحليل.
- ✓ الاستعانة بالمشرّفين والخبراء في المجال القانوني للاستفادة من خبراتهم وتوجيهاتهم في مراحل بناء إشكالية البحث، مما يضمن توجيه الجهود البحثية بشكل صحيح ويعزز من دقة وفعالية النتائج المتوقعة.
- ✓ السعي لتطوير المهارات البحثية من خلال المشاركة في الورشات والندوات التي تعكف على تأهيل الباحثين ورفع مستواهم في هذا المجال.

¹ أحمد الشافعي، أسس وأخلاقيات البحث العلمي، دار الفيحاء للطباعة والنشر والتوزيع، سنة 2017.

قائمة المراجع:

- أحمد أشرف الدين، التشريع وتطبيقاته في النظام القانوني، دار الفكر الجامعي، مصر، سنة 2000.
- أحمد الشافعي، أسس وأخلاقيات البحث العلمي، دار الفيحاء للطباعة والنشر والتوزيع، سنة 2017.
 - بلقي فطوم، سيفون باية، خطوات بناء إشكالية البحث، مجلة منارات لدراسة العلوم الاجتماعية، المجلد رقم: 03، العدد 02، الجزائر، 13-12-2021.
 - سعيد عبد الرحمان، منهجية البحث العلمي في القانون، بدون سنة النشر.
 - عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، الدر النمير، ط1، دمشق، سوريا، 2002.
 - علي فؤاد، منهجية البحث القانوني (أصول وممارسات)، دار النهضة العربية، مصر، بدون سنة النشر.
 - عمار تركاوي، محمد خير العكام، المنهجية القانونية، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2018.
 - محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، دار الكتب، ط3، صنعاء، الجمهورية اليمنية، 2015.
 - محمد عبد السلام، البحوث القانونية (الماهية-المنهجية-الأدوات)، مكتبة نور، 2021.
 - محمود صادق، أصول البحث العلمي في القانون، دار الفكر العربي، بدون سنة النشر.
 - [https : www.unicef.org/ar/child-rights-convention](https://www.unicef.org/ar/child-rights-convention)